● أخبار قصيرة

إيران تترأس لجنة الشؤون العامة في مؤتمر العمل الدولي

تم تعيين مهدي علي آبادي، نائب ممثل إيران في جنيف، رئيساً للجنة الشؤون العامة لمؤتمر العمل الدولي الـ١١٢ بتصويت الحكومات الأعضاء في منظمة العمل الدولية.وستكون مهمة هذه اللجنة في هذه الجولة من مؤتمر العمل الدولي مناقشة وإلغاء أربع إتفاقيات تتعلق بعمل المرأة، وأنظمة سلامة البناء، وإحصاءات الأجور وساعات العمل، وتفتيش العمل في المناطق غير الحضرية.
ووفقاً للنظام الأساسي لمنظمة العمل الدولية، يجوز لهذا المؤتمر، بالأغلبية المطلقة، الموافقة على إلغاء الإتفاقيات التي فقدت غرضها أو التي لا تساهم في تحقيق أهداف المنظمة. ويشكل إلغاء هذه الإتفاقيات الأربع جزءاً من عملية مراجعة معايير المنظمة للحصول على مجموعة من معايير العمل الدولية القوية والحديثة. الجدير ذكره أن لجنة الشؤون العامة هي أهم ذراع فرعية لصنع القرار في مؤتمر العمل الدولي. وتتشكل من ممثلي الحكومات ومجموعات العمل من ٢٨ دولة عضو .وتعد إيران إحدى الدول المؤسسة والأعضاء النشطين في منظمة العمل الدولية، وهي عضو في مجلس إدارتها منذ ٢٦ عاماً، ومنسقة مجموعة آسيا والمحيط الهادئ في هذه المنظمة في الآونة الأخيرة.

صادرات المنتجات الزراعية تنمو ٢٨٪ خلال شهرين

صدّرت إيران ١/٥٦ مليون طن من المنتجات الزراعية بقيمة ٦٨٤ مليون دولار في الشهرين الأخيرين، وذلك بزيادة قدرها ٢٨ ٪ في القيمة سنوياً. وأعلنت مصلحة الجمارك أن الصادرات الزراعية ارتفعت أيضاً بنسبة ٢٤ ٪ من حيث الوزن، حيث صدرت إيران نحو ١/٢٦٠/٠٠٠ طن من المنتجات الزراعية بقيمة ٥٣٦ مليون دولار في نفس الفترة من العام الماضي. ومن حيث القيمة، فان أبرز السلع الزراعية المصدرة خلال الفترة المذكورة هي التفاح بقيمة ٩٦/٣ مليون دولار، والفستق المقشر بقيمة ٧٤/١ مليون دولار، والبطيخ بقيمة ٧٣/٨ مليون دولار، والطماطم بقيمة ٥٠/٣ مليون دولار، والطماطم الدفيئة بقيمة ٤٤/٧ مليون دولار. وتشير الإحصائيات إلى أن المواد الزراعية شكلت نحو ٦/٦٦ ٪ من الوزن الإجمالي و٨/٥٣ ٪ من إجمالي قيمة صادرات إيران في الفترة المذكورة.

تصديره ملايين طن من البضائع عبر جمارك بوشهر

قال مدير عام جمارك بوشهر: تم تصدير خمسة ملايين و٥٢ ألف طن من البضائع غير النفطية بقيمة مليار و٨٧٥ مليوناً و ٤٧٠ ألف دولار من جمارك المحافظة خلال شهرين من العام الحالي. وأضاف علي سليماني: إن الصين والإمارات العربية المتحدة والهند وباكستان والبرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا والكويت وتايوان وسريلانكا، وجهة بضائع التصدير لجمارك بوشهر. وتابع: إن السلع التصديرية الرئيسية من جمارك المحافظة تشمل المنتجات البتروكيماوية، ومكثفات الغاز، والإسمنت والكلنكر، والأسماك والروبيان بأنواعها، والجبس، والخضراوات والفواكه.

تجمع داعم لفلسطين أمام جامعة نيويورك

ضربة جديدة لاقتصاد الكيان.. سحب إستثمارات الجامعات الأميركية

الوفاق/ وكالات

يستعد اقتصاد الكيان الصهيوني المؤقت لجولة جديدة من الأزمات بعد اتفاق بعض الجامعات الأميركية الكبرى مع المتظاهرين المؤيدين للفلسطينيين والرافضين للإبادة على مناقشة سحب الاستثمارات من دولة الاحتلال بعد الصيف.
وقد تم في بعض الأماكن تفكيك مخيمات الاحتجاج المناهضة للكيان في الجامعات الأميركية خلال العطلة الصيفية. وفي بعض الحالات، لم يحدث ذلك إلا بعد محادثات مطولة بين الطلاب وإدارة الجامعة، تم فيها استيفاء بعض الشروط التي وضعها المحتجون.
وفي جامعات مرموقة مثل هارفارد وجونز هوبكنز وبراون ومينيسوتا، تعهدت الإدارات بالاستماع إلى حجج الطلاب حول الاستثمارات في الكيان ومناقشة الأمر، وفق تقرير مفصل نشره موقع «غلوبس» الصهيوني.

وعود بسحب الاستثمارات

ويشرح «غلوبس» أنه يتم استثمار بعض الأموال في أسهم شركات أجنبية، وعادة ما يتم استثمار حوالي ٢٠ ٪ في ما يعرف بـ«الاستثمارات البديلة»، وهي فئة تشمل الاستثمارات في العقارات والسلع وأيضاً صناديق رأس المال الخاص وصناديق رأس المال الاستثماري، والعديد منها يستثمر في الكيان الصهيوني.
وقد حقق الطلاب المحتجون ضد «إسرائيل» نجاحات حتى الآن، وفق «غلوبس». وفي جامعة هارفارد، شكل آلان غاربر، الرئيس المعين أخيراً، وهو يهودي، لجنة خاصة قامت بصياغة رسالة توضح أنها لا تستبعد مناقشة سحب الاستثمارات من الكيان. هذا «كما في الماضي تخلت عن الوقود الأحفوري وجنوب أفريقيا»، كتب بعض قادة الجامعة في مقال خاص لصحيفة «نيويورك تايمز».
بالإضافة إلى ذلك، قالت إدارة جامعة جونز هوبكنز إنها «ستدرس المطالب الرئيسية للمحتجين في ما يتعلق بسحب الاستثمارات». وقررت إدارة جامعة واشنطن الاجتماع بممثلي الاحتجاج للبحث «بشأن مطالب سحب الاستثمارات»، كما فعلت إدارتا جامعتي روتغرز مينيسوتا وويسكونسن.
وفي كندا، في جامعات مثل تورونتو متروبوليتان وماكماستر، وهي جامعة مهمة في هاميلتون، أونتاريو، فان سحب الاستثمارات مدرج أيضاً على جدول الأعمال.
وفي جامعتين أميركيتين، كلية أوكسيدنتال في لوس أنجلوس وجامعة براون في رود آيلاند، تم اتخاذ قرارات للتصويت على مسألة سحب الاستثمارات من «إسرائيل»، بل إن رئيسة براون كريستينا باكسون تحدثت بحماسة عن المناقشة التي ستجري في تشرين الأول/ أكتوبر كجزء من إلتزامها «بتقديم إجابة لأعضاء المجتمع» في ما يتعلق بمسألة سحب الاستثمارات من الكيان. واتخذت جامعة كاليفورنيا قراراً بالتصويت على مقترح سحب الاستثمارات في سبتمبر/ أيلول.

التأثير على اقتصاد الكيان

يقول «غلوبس»: إن هيئات الاستثمار الجامعية، المعروفة باسم صناديق الأوقاف، تستثمر نسبة من رؤوس أموالها المدارة في الكيان. ويقدر زئيف هولتزمان، مؤسس صندوق جيزة لرأس المال الاستثماري الصهيوني والرئيس السابق لجمعية صناديق رأس المال الاستثماري في كيان العدو، أن هذه الهيئات مسؤولة عما بين ٢ ٪ و٣ ٪ من إجمالي رأس المال الأجنبي الذي يتدفق إلى التكنولوجيا الإسرائيلية.
وبحسب تقديرات عام ٢٠٢٠ لموقع Crimson، نشرة أخبار جامعة هارفارد التي يكتبها الطلاب، يتم استثمار حوالي ٢٠٠ مليون دولار نيابة عن الجامعة مباشرة في الشركات الصهيونية.
ويقول المتظاهرون في جامعة مينيسوتا: إن الجامعة تمتلك أصولاً يبلغ مجموعها ٢/٤ مليون دولار -٠/١١ ٪ من إجمالي محفظتها الاستثمارية- في استثمارات في شركات صهيونية. ويتم استثمار هذه الأموال في شركات تشمل شركات الرقائق Nova وCamtek، وشركة الأمن السيبراني Check Point، وحتى في بورصة تل أبيب.
وبحسب هولتزمان، فان أي قرار تتخذه الجامعات بشأن الاستثمار في الشركات الصهيونية من شأنه أن يؤثر على السوق بأكملها، «لأن الجامعات لا تمثل كيانات استثمارية كبيرة فحسب، بل تدعي أنها بوصلة أخلاقية. وأي قرار ضد «إسرائيل» يتم نشره يمكن أن يسبب عبئاً ثقيلاً».
مع ذلك، فان لجان الاستثمار التي ستتخذ القرارات بشأن «إسرائيل» تواجه عدداً لابأس به من التحديات. أولاً، غالباً ما تكون الاستثمارات موزعة بين عدة جهات إدارية، وهو ما قد يطعن في القرار ويجعل الأمر صعباً. وتنبع الصعوبة الرئيسية من حقيقة مفادها أن الاستثمارات الطويلة الأجل تنطوي على التزام لا يمكن كسره بسهولة.
وهناك عقبة أخرى تتمثل في التشريعات واسعة النطاق التي أقرتها العديد من الولايات في الولايات المتحدة ضد مقاطعة «إسرائيل» كجزء من الحرب ضد منظمات المقاطعة، بما في ذلك ولايات مينيسوتا وإلينوي ونيويورك وكاليفورنيا.
ويقول البروفيسور جيرالد شتاينبرغ، الأستاذ الفخري للدراسات السياسية في جامعة بار إيلان ومؤسس ورئيس منظمة مراقبة المنظمات غير الحكومية، إن «سياسة سحب الاستثمارات التي تستهدف الشركات الإسرائيلية قد يكون لها تأثير كبير على اقتصاد الكيان».

> تمتلك أفضل الجامعات الأميركية صناديق استثمارية كبيرة تبلغ قيمة كل منها مليارات الدولارات، والتي تستثمر أموال الموظفين والمتقاعدين بالإضافة إلى الأموال المتراكمة في الماضي بطريقة مماثلة لصناديق الأسهم الخاصة وصناديق التحوط الأميركية

العراق وأفغانستان وجهات التصدير الرئيسية

إيران تحقق قفزة في إنتاج الأجهزة المنزلية

يعتبر تصدير الأجهزة المنزلية في إيران أحد الأهداف المهمة في سلسلة تطوير هذه الصناعة، ويشير إلى أنه تم تسجيل نجاحات بارزة في هذا المجال.
وبحسب الإحصائيات التي نشرتها وزارة الصناعة والتعدين والتجارة لعام ٢٠٢٢، بلغت صادرات الأجهزة المنزلية من إيران ٢٥٢ ألف طن بقيمة ٣٥٧ مليون دولار.
وفي هذا الصدد، قال نائب وزير الصناعة: يتعلق الحجم الأكبر للصادرات في مجموعة الأجهزة المنزلية أولاً بالثلاجات والمجمدات، تليها الغسالات، حيث تكون وجهات التصدير الرئيسية لها دولتي العراق وأفغانستان.
وقال محمدمهدي برادران: في العام الماضي لم يصدر أي تصريح بزيادة أسعار الأجهزة المنزلية، ويبحث المنتجون عن أسعار أقل بسبب المنافسة مع السلع المهربة وانخفاض القدرة الشرائية للناس. وأضاف: نحن حالياً من بين أفضل ١٠ مصنعين جنباً إلى جنب في العالم، وقد حققنا تقدماً وتقنية جيدة أيضاً، كما أنه في بعض مجموعات المنتجات، مثل مكيفات الهواء وغسالات الأطباق وأجهزة الميكروويف والأجهزة المنزلية الصغيرة، كان الإنتاج إما محدوداً أو لم يكن لدينا إنتاج؛ لكن الآن لدينا قفزات متعددة في إنتاج مجموعات المنتجات هذه.

وواصل برادران: تختلف احتياجات البلاد حسب مجموعات المنتجات؛ على سبيل المثال، في مجال إنتاج التلفزيونات في البلاد العام الماضي أنتجنا مليونين و ٢٠٠ ألف قطعة؛ لكن لا يزال هناك عدد كبير، أي حوالي ٩٠٠/٠٠٠ جهاز تلفزيون، تم تهريبها إلى البلاد، ويوضح هذا الوضع أن احتياجات البلاد لا تزال أكثر من الإنتاج أو أننا لا نزال غير قادرين على تلبية طلبات بعض العملاء.

في حفل افتتاح وتدشين مشاريع بحرية لـ٦ محافظات ساحلية

وزير الطرق: إيران أرض الفرص اللوجستية والترانزيت

اعتبر وزير الطرق والتنمية العمرانية، مهرداد بذرباش، بأن إيران أرض الفرص اللوجستية والترانزيت، مؤكداً على ضرورة تطوير البنية التحتية وخاصة موارد القطاع الخاص في هذا الصدد.
وفي حفل افتتاح وتدشين مشاريع بحرية وموانئ لـ٦ محافظات ساحلية في مقر وزارة الطرق والتنمية العمرانية، أشار بذرباش الى أن قائد الثورة الاسلامية والرئيس الشهيد آية الله رئيسي أكدا على أهمية الاقتصاد البحري «الاقتصاد الأزرق» والذي تبنى عليه آمال التنمية المستقبلية للبلاد.
وبالإشارة إلى الاستفادة من تدشين مشاريع بحرية وموانئ لـ٦ محافظات ساحلية وبدء التشغيل التنفيذي لمشاريع أخرى، ثمن وزير الطرق جهود محافظي هذه المحافظات في تسريع وتسهيل تنفيذ هذه المشاريع، مشيراً الى ضرورة أن تصل الإحصائيات والمعلومات المتعلقة بهذه المشاريع الى المستثمرين.

وذكر بذرباش: إن الشهيد آية الله رئيسي كان يولي أهمية كبيرة لتنفيذ سياسات التنمية الموجهة نحو البحر في أسرع وقت ممكن؛ وعلاوة على ذلك كان يشدد على مشاركة القطاع الخاص في هذا المجال.
واستطرد: انه وفي هذا السياق وفي المشاريع التي تم افتتاحها أو بدأ تنفيذها، نلاحظ أن معظم الاستثمارات تتم أو ستتم من قبل القطاع الخاص، لذا من الضروري زيادة سرعة العمل والبدء في جذب استثمارات القطاع الخاص أولاً. كما لفت الى أن الفرص الاستثمارية للسواحل الايرانية جذابة ولا مثيل لها، مضيفاً بأن هذا الأمر أيضاً تؤكد عليها الدول المجاورة لإيران.
وبخصوص تطوير وبناء ٢٧ مدينة ساحلية، بيّن بذرباش بأن آثار هذه الإنشاءات ستلاحظ بشكل ملحوظ على اقتصاد أهل المنطقة واقتصاد البلاد في السنوات القليلة المقبلة والتي يمكن أن تحدث تغييراً نوعياً للمنطقة الجنوبية لايران.
وقد تم يوم الأحد الماضي (٢ حزيران/ يونيو) وبحضور وزير الطرق والتنمية العمرانية، افتتاح وتدشين مشاريع بحرية وموانئ لـ٦ محافظات ساحلية وهي مازندران، كيلان، خوزستان، بوشهر وسيستان وبلوشستان، والبدء في تنفيذ ٢٣ مشروعاً آخر.
وتبلغ القيمة الإجمالية اليومية للمشاريع التي تم افتتاحها يوم الأحد ١٢٠ ألف مليار ريال، منها ١١٥ ألف مليار ريال يتم توفيرها من مصادر داخلية، والخمسة آلاف مليار ريال الأخرى هي استثمارات القطاع الخاص.